سوريا تلجأ إلى البنوك ومكاتب الصرافة لتمويل الواردات

شح السيولة وفقدان المستلزمات الأساسية يغرقان المواطنين بمناطق سيطرة النظام في دوامة الفقر

يسلط لجوء الحكومة السورية إلى القطاع المصرفي وشركات الصرافة في مناطق سيطرة النظام لتمويل الواردات بعد تخلي البنك المركزي عن تولي هذه المهمة الضوء على الضغوط المالية الخانقة التي لم يعد معها سوى الذهاب في هذا الخيار، رغم أنه قد لا ينجح، خاصة بعد عجز الحلفاء عن تخفيف أزمات دمشق.

الشعب يدفع فاتورة الحرب

دمشق – قرر مصرف سوريا المركزي السماح للبنوك وشركات الصرافة المرخصة بتمويل الواردات ما يعني عمليا تخلي المركزي عن هذا الدور الأمر الذي يعكس اشتداد الأزمة المالية للبلد الغارق في دوامة من المشاكل التي خلفتها سنوات الحرب.

وتأتي هذه الخطوة بعد أن أجبر عدم قدرة الحكومة على تحمّل الأزمة الاقتصادية الخانقة التي تعيشها بسبب نفاد السيولة النقدية في ظل ضغوط الحظر الأميركي وارتفاع تكاليف الشحن، دمشق إلى السير في طريق وقف استيراد بعض السلع.

وتواجه دمشق صعوبات بالغة في تلبية احتياجاتها من الواردات بسبب العقوبات وشح السيولة النقدية، ما خلف أزمات متعددة انعكست في عجز حكومة نظام بشار الأسد عن توفير أهم المواد الأساسية، مثل الوقود، في السوق المحلية بينما يواجه المواطنون ارتفاعا كبيرا في الأسعار مع تراجع مقدرتهم الشرائية بشكل مخيف.

قرارات المركزي

- تمويل مستوردات القطاعين الخاص والمشترك من المواد المسموح استيرادها
- إلزام المصدرين بتنظيم عمليات إعادة التصدير للبضائع بالتنسيق مع الجمارك

وتبدو آفاق الانتعاش الاقتصادي ضعيفة ليس بسبب اشتداد العقوبات فحسب، بل أيضا بسبب الانهيار المالي في لبنان المجاور وتأثر تحويلات السوريين العاملين في الخارج بجائحة كوفيد – 19 وعجز الحليفين روسيا وإيران عن تقديم المساعدات الكافية.

وذكرت وكالة الأنباء السورية الرسمية أن لجنة إدارة المركزي أصدرت قرارين يتعلق الأول بتمويل مستوردات القطاعين الخاص والمشترك من المواد المسموح استيرادها بغية وضعها للاستهلاك المحلي.

أما القرار الثاني فيلزم كافة المصدرين بتنظيم عمليات إعادة التصدير للبضائع مع تمكين مصالح الجمارك من صلاحيات أكبر من أجل تشديد القيود عبر المراقبة والتنظيم.

ويقول خبراء إن القرارين يأتيان في إطار المساعي المضنية للمركزي لإيجاد الآليات المناسبة لتمويل الواردات في ظل عقوبات "قانون قيصر" الأميركي ومحاولة ضبط سعر صرف الليرة المنهارة.

وفي حين ظل سعر الدولار في البنوك السورية الخاضعة لسيطرة النظام ثابتا عند 2512 ليرة، ارتفع سعر صرف العملة الأميركية مقابل الليرة في السوق السوداء بأكثر من 140 ليرة مرة واحدة إلى نحو 3595 ليرة للشراء، و3655 ليرة للبيع مع بداية هذا الشهر. وقبل الأزمة كان الدولار يساوي 47 ليرة.

ومن المرجّح أن يتم تأمين تمويل المواد الأساسية مثل السكر والأرز والزيت والأدوية وغيرها عبر البنوك حسب أسعار الصرف الرسمية وبالتالي طرح هذه المواد في السوق المحلية وفق الأسعار التي تحددها وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك.

ووفق تقديرات الأمم المتحدة يعيش أكثر من 80 في المئة من السوريين البالغ عددهم حاليا 17 مليون نسمة تحت خط الفقر، بينما يعاني 12.4 مليون شخص من انعدام الأمن الغذائي.

وتأمل الحكومة بأن تعزز القرارات الجديدة من القدرة التمويلية لتأمين الواردات مع الأخذ بعين الاعتبار تأمين الاحتياجات الأخرى للمواطنين من خلال اتخاذ بعض القرارات.

ويفترض أن تشمل تلك القرارات فتح مسارات جديدة يستطيع المستورد من خلالها تأمين وارداته عن طريق تمويل شركات الصرافة المرخّصة العاملة وبما يمكنه من تخليص بضائعه دون أيّ مشاكل ووفق الآليات المتبعة.

وبالنسبة إلى جميع المواد الأخرى المسموح باستيرادها التي لم يتم إدراجها في القرارين فإنها لا تزال تموّل من طرف المركزي.

ولسنوات أحجمت المصارف الأجنبية ومالكو السفن وتجار الحبوب عن البيع والتعامل مع سوريا التي تعتمد على الواردات مما جعل دمشق تلجأ إلى مجموعة من الصفقات الصغيرة التي يرتب العديد منها وسطاء غامضون أحيانا في أنحاء الشرق الأوسط وأسيا.

وكان نظام دعم أسعار المواد الغذائية سندا للكثير من المواطنين إذ كان يضمن لهم الخبز رخيص الثمن. لكنّ تصدعات بدأت تظهر على النظام إذ يقول العديد من السكان إن فترة الوقوف في طوابير الخبز في مختلف أنحاء المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة تصل إلى خمس ساعات مع تراجع واردات القمح.

ويؤكد خبراء أن الاحتياطي النقدي للمركزي السوري تراجع بسبب العقوبات ومنع التصدير، إضافة إلى وجود نوع من المضاربات التي تحصل في دمشق سواء في الداخل أو في الخارج.

وفي مواجهة ذلك أصدرت دمشق ورقة نقد جديدة فئة خمسة آلاف ليرة في شهر يناير الماضي لتصبح تذكرة في نظر البعض بخطر التضخم الجامح رغم أن الحكومة قالت إن التضخم ليس هو السبب في إصدار الفئة الجديدة.

كما قلصت حصص الخبز والبنزين في محاولة لتقليل الهدر غير أن بعض رجال الأعمال يقولون إن جلّ السياسات الاقتصادية التي تتبعها الحكومة لا تحقق الغرض منها.

وأصدرت منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة (فاو) في سوريا تحذيرا في وقت سابق هذا العام قائلة إن "المزارعين الذين تعصف بهم ظروف شديدة القسوة في سوريا لا يكسبون ما يكفي لتغطية النفقات".

> 1 مليار دولار الاحتياطات النقدية لسوريا وفق التقديرات التي يرى خبراء أنها أقل من ذلك بكثير

ويعتمد الاقتصاد السوري الذي تحجبه عقوبات غربية عن النظام المالي العالمي على الروابط المصرفية مع لبنان للإبقاء على أنشطة الأعمال والتجارة منذ تفجرت الحرب قبل أكثر من عشر سنوات.

لكن في الوقت الذي تفرض فيه المصارف اللبنانية قيودا مشددة على سحوبات العملة الصعبة والتحويلات النقدية إلى الخارج يتعذر وصول الأثرياء السوريين إلى أموالهم.

وتؤكد بعض الإحصائيات الدولية تآكل احتياطي المركزي السوري من العملات الأجنبية بحيث تراجع من 20 مليار دولار قبل الأزمة إلى أقل من مليار دولار حاليا فيما يرى البعض أنه أقل من ذلك بكثير.

ويقدر البنك الدولي أن القيمة الإجمالية المتراكمة لما ضاع على الناتج المحلي الإجمالي السوري بسبب الحرب الأهلية من 2011 إلى العام الماضي تبلغ 400 مليار دولار.

القطاع الخاص مفتاح الكويت لمعالجة إشكاليات الرهن العقاري

الكويت – اعتبرت أوساط اقتصادية كويتية أن الحاجة إلى إيجاد حلول مستدامة لمواجهة التسارع المطرد في الطلب على الإسكان في البلد الخليجي يتطلب إشراك القطاع الخاص بشكل أوسع باعتباره مساهما رئيسيا في مواجهة إشكاليات الرهن العقاري.

وتشير تقارير محلية منسوبة إلى بنك بيت التمويل الكويتي، الذي يصدر إحصائيات شهرية عن سوق العقارات إلى ارتفاع الأسعار في قطاع السكن الخاص منذ بداية العام الحالي بسبب كثرة الطلب وقلة المعروض.

وذكر بنك الائتمان الكويتي في تقرير حديث نشرته وكالة الأنباء الكويتية الرسمية أن مشاركة القطاع الخاص في التمويل عن طريق الرهن العقاري هو الحل الأنسب الذي يضمن صيغة مربحة لجميع الأطراف المعنية بالقضية الإسكانية.

وستكون هذه المشاركة ضمانا لاستدامة منظومة التمويل العقاري في الكويت على المدى الطويل لأنه سيوفر للمواطنين إمكانية اختيار المنتج الحالي قرض من دون فائدة بقيمة 70 ألف دينار (231 مليون دولار) أو اختيار منتج مختلف من حيث القيمة والمدة والدفعات بشكل عام.

ويرجح خبراء بنك الائتمان الكويتي أن ينتج عن هذا الحل المقترح انخفاض كبير في إجمالي العبء المالي على خزينة الدولة يتراوح ما بين 40 و60 في المئة.

وهذه النسبة تعادل سبعة إلى عشرة مليارات دينار (23 إلى 33 مليون دولار)، من أعباء الميزانية على الوضع المالي للحكومة خلال السنوات العشرين المقبلة.

وتظهر الأرقام الرسمية أن عدد القسائم السكنية المسلمة من المؤسسة العامة للرعاية السكنية بلغ نحو 100 ألف وحدة سكنية بين عامي 1965 و2014 أي بمعدل 1500 إلى ألفي وحدة سكنية سنويا.

وأوضح بنك الائتمان الكويتي أن الاستمرار على النهج الحالي للتمويل العقاري في ظل تسارع توزيعات الوحدات السكنية سيشكل ضغطاً على مستوى المنظومة الشاملة للتمويل العقاري.

ويقول البنك إنه بمواجهة عجزه في التمويل ابتداء من عام 2021 ومن المتوقع أن يتزايد ليصل إلى مبلغ قدره 15 إلى 16 مليار دينار (من 49.5 إلى 52.8 مليار دولار) بحلول عام 2035.

ويتسارع مخاض الكويت بحثا عن نموذج جديد للتنمية الاقتصادية حيث تبحث الحكومة عن تعديل التشريعات المتعلقة بدور القطاع الخاص لتكون أكثر مرونة واستدامة من أجل مواجهة الأزمات المزمنة التي تفاقمت في عهد النفط الرخيص.

وتعكف الحكومة على تنفيذ مشروعات خطة التنمية عبر إصلاح الممارسات الإدارية والبيروقراطية وتعزيز معايير الشفافية لتطوير الاقتصاد والحد من اعتماد الدولة على صادرات النفط وتنويع مصادر الدخل.

وفرض بنك الكويت المركزي منذ اندلاع الأزمة المالية العالمية في العام 2009 عدة قواعد على التمويل الموجه للقطاع العقاري للحد من المضاربات التي أدت إلى ارتفاع كبير في الأسعار.

بنك الائتمان الكويتي

هذا الحل سيخفف العبء المالي عن الحكومة بواقع 60 في المئة

ولكن في السنوات الخمس الأخيرة اتسعت موجة نزوح المستثمرين الكويتيين إلى الخارج بحثا عن فرص استثمارية، بسبب حالة الركود التي يعاني منها القطاع العقاري الذي كان لعقود المتنفس الرئيسي للمستثمرين.

ويشهد السوق العقاري الكويتي منذ منتصف العام الماضي ارتفاعا وتضخما غير مسبوق في أسعار العقارات السكنية، وما زال مستمرا على حاله منذ بداية العام 2021 لتوجه العديد من المستثمرين لقطاع السكن الخاص لتعظيم العائد على الاستثمار.

ويقول خبراء العقارات في الكويت إن هذه الوتيرة انعكست على حركة السوق وسط العزوف عن الاستثمار في القطاعين الاستثماري والتجاري بسبب التداعيات التي أفرزتها أزمة تفشي الجائحة مما أدى في نهاية المطاف إلى انخفاض عدد المستأجرين لتلك الفئة من القطاعات التجارية.

قطاع في حاجة إلى التحفيز

تحويلات المغتربين المغاربة تواصل النمو رغم الجائحة

الرباط – واصلت تحويلات المغتربين المغاربة تحقيق قفزات كبيرة في الأشهر الماضية على الرغم من القيود المنجرة عن الأزمة الصحية التي لا تزال تلقي بظلال قاتمة على الاقتصاد العالمي.

وذكر مكتب الصرف ضمن المؤشرات الشهرية للمبادلات الخارجية التي نشرتها وكالة الأنباء المغربية الرسمية أنه في نهاية يوليو الماضي بلغت هذه التحويلات حوالي 54 مليار درهم (أكثر من ستة مليارات دولار) مقابل 4.1 مليار دولار في الفترة نفسها من السنة الماضية.

ويبلغ عدد المغاربة المقيمين في الخارج نحو 5 ملايين، أغلبهم في أوروبا، وهو ما يجعلها ثاني أكبر جالية لبلد أفريقي، ويقوم حوالي 42 في المئة منهم بتحويل الأموال إلى أسرهم.

ويعد هذا الرقم الأعلى في السنوات الخمس الماضية، حيث لم تتجاوز تحويلات المغتربين في الفترة ذاتها المسجلة في عام 2017 حوالي 3.9 مليار دولار.

وكانت تحويلات المغتربين قد بلغت في الفترة نفسها في العام 2018 عند نحو 4.2 مليار دولار لتنخفض في العام التالي قليلا لتصل إلى 4.1 مليار دولار.

ويتوقع بنك المغرب المركزي أن تحقق تحويلات المغاربة المقيمين بالخارج مع نهاية العام الحالي نحو ثمانية مليارات دولار، مقابل نحو 7.6 مليار دولار تم تسجيلها العام الماضي.

وقال البنك الدولي في وقت سابق إن التدابير المالية التي أدت إلى ظروف اقتصادية أفضل في معظم البلدان المضيفة ساهمت في تدفق التحويلات المالية، ناهيك عن التحوّل في التدفقات من الدفع النقدي إلى الدفع الرقمي، ومن القنوات غير الرسمية إلى القنوات الرسمية، والتحركات الدورية في أسعار النفط وأسعار صرف العملات.

وتُمثل تحويلات الجالية المغربية مصدرا مُهما لدعم العُملة الصعبة، التي تُغطّي في المتوسط حوالي خمسة أشهر لتأمين واردات المغرب من السلع والمواد الأساسية.

> 690 مليار دولار تحويلات في أول 7 أشهر من 2021 مقابل 4.1 مليار دولار بمقارنة سنوية

وتسهم هذه التحويلات المالية التي يرسلها المهاجرون المغاربة إلى ذويهم في إتاحة شريان حياة للفئات الفقيرة والأولى بالرعاية، وتساعد على تلبية حاجة الأسر المتزايدة لدعم سبل كسب الرزق.

وتتصاعد مطالب الأوساط الاقتصادية في المغرب بين الفينة والأخرى لزيادة الاستفادة من أموال المغتربين عبر فتح مجالات استثمارية جديدة أمامهم بعيدا عن القطاع العقاري الذي يحتل نسبة كبيرة من استثماراتهم الحالية بهدف دعم مستوى نمو الناتج المحلي الإجمالي.